قضية رأي عام.. الصحافة بين مطرقة الإرهاب وسندان قوانين صدام حسين

على خلفية الدعوى القضائية ضد المدى

سياسيون: الاخفاقات في إقرار قانون الصحافة وتغطية قضايا الفساد كانا وراء استهداف الصحيفة

وائل عبداللطيف

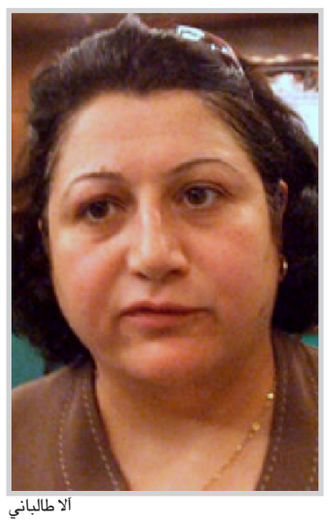
آلا طالباني

محمود عثمان

مثال الالوسي

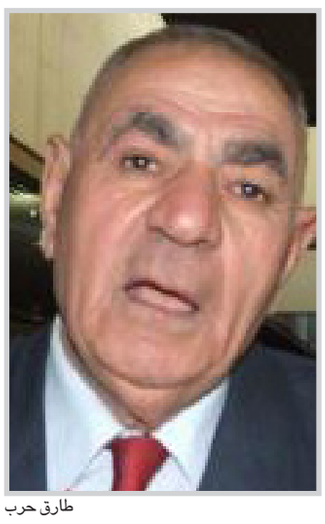
طارق حرب

■ منظمات المجتمع المدني : ندعو إلى حملة تضامن مع الصحيفة قبل أن تشتعل الشرارة لتحرق الأخضر واليابس

■ قانونيون : الدعوى ستنتهي لصالح "المدى" لأنها ملتزمة بمعايير الصحافة الحقيقية

□ بغداد / وائل نعمة

رفع المدعي العام دعوى جزائية ضد جريدة "المدى" بسبب نشرها خبرا منقولا عن "راديو سوا" ونشرته عدد من الصحف العراقية ، يرفع درجة التساؤل حول مدى اهمية وجود مادة في الدستور العراقي الجديد تؤكد وتكفل حرية الرأي والتعبير وتعتبره من احد اسس الديمقراطية التي ناضل الكثير من اجلها واريقت الكثير من الدماء في سبيلها ، الدعوى القضائية يبدو عليها انها شخصية اكثر من ان تكون قانونية والا لماذا تستهدف جريدة المدى دون غيرها من الصحف ، ولماذا لم يرفع المدعي العام دعوى ضد الجهة الرسمية التي بثت الخبر ؟ ، فضلا عن ان الخبر المنشور يتعلق بقضية وزير التجارة السابق الذي اقيل من منصب على خلفية قضايا فساد طالت وزارته وضربت عدداً من المسؤولين في الوزارة واحالتهم الى القضاء ، لكن في الوقت نفسه لم يتعرض الخبر الى شخص الوزير ولم يمس كرامة او شرف اي شخص ولم تدخل القضية ضمن قضايا القذف والسب كما هو المعتاد في قضايا الصحف . تساؤلات لايمكن الاجابة عنها من دون ان نستطلع آراء بعض من السياسيين والحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني .

ضعف المؤسسات الدستورية

يقول النائب امين فرحان ججو ان الاعلام والصحافة مكبلان وهذا بسبب ضعف البرلمان ودوره الرقابي وكذلك ضعف المؤسسات الدستورية، منوها الى ان المدى هي مؤسسة معتبرة وتنقل الحقيقة والمطلوب منا كبرلمانيين ومن المحكمة الاتحادية العليا وضع الاعلام والصحافة امام الانظار وعدم تركها في يد من يريدون الاساءة لها .

واشار ججو الى ان البرلمان الحالي سوف يسن قانون الصحفيين ولامجال لتأخيره لكون الصحافة مهنة حرة وتنقل الاشياء الايجابية في العراق وتنقل معاناة الشعب العراقي وهنالك نواب وكتل مهتمة بضرورة سن قانون الصحفيين في السنة الاولى من الدورة الحالية معربا عن رأيه في المدى بانها معتبرة وتتسم بالواقعية وبالصواب والحقيقة المطلقة ولها شعبية كبيرة في الشارع العراقي واطر عديدة ومزايا ثقافية واجتماعية ورياضية وسياسية وتنقل الحدث من جذوره ولهذا هنالك صداه قوياً في الشارع العراقي .

حقوق السلطة الرابعة

وقال عامر ثامر النائب عن الائتلاف الوطني ان الصحافة محكومة بالدستور وباعتبارها السلطة الرابعة هي مكفولة بالدستور ولايمكن لاحد ان يضع خطاً احمر على الصحافة وبالذات في حالة كشف بعض المعوقات التي من ضمنها الفساد المالي والاداري ووجود خلل في الدوائر الخدمية وهذا نوع من النقد البناء على اعتبار الصحافة تلعب دوراً كبيراً ، مشيرا الى انها جزء من النجاح لجميع مؤسسات الدولة وبالتالي لايمكن ان نضع او نحجز ونكبل الصحفيين ونكمم افواههم اذا ارادوا قول الحقيقة ، ويجب ان يقبلها الجميع بروح رياضية وانها جزء من المسؤولية في تقديم الحقائق ونحن في مرحلة بناء وبالتالي وضع اليد على مواطن الخلل ضروري وهذا لايعني الاهانة للمقابل او النيل منه .

واضاف ثامر ان قانون الصحفيين كتب كمقترح وعرض على مجلس النواب السابق وفيه بعض النقاط التي تحتاج الى الدراسة والبحث ، معربا عن اسفه ان المدة التي كانت امام البرلمان لاتكفي من اجل معالجته ورحل الى البرلمان القادم وهذا القانون هو من اولويات البرلمان لاهمية الصحافة وماتعرض له الصحفيون من قتل وانتهاكات وخطف وتعرضهم لاضرار مادية ومعنوية ومما يوجب المعالجة من خلال سن القانون .

واصفا المدى بأنها من الصحف التي في موضع اهتمام المواطن العراقي على انها جريدة منوعة سياسية وثقافية تنقل الحقائق كما هي وبالتالي محط اهتمام واحترام السياسيين وغير السياسيين .

ضوابط لايمكن ان تمس

واشار عضو الائتلاف الوطني النائب وائل عبد اللطيف الى ان الدستور كفل حرية التعبير والرأي ولكن بضوابط أن لانمس او نتهجم على الاخرين باشياء ليست موجودة وجعل صفات ليست فيهم ، مبينا انه في كل الاحوال القضاء هو ساحة مفتوحة للجميع وهذه الساحة ممكن اللجوء اليها ولااحد يستطيع تقييدها بل ان الدستور يطلق حرية التقاضي واطلاق حرية التقاضي اسبق من حرية التعبير لان حرية التعبير مقيدة بحرية التقاضي ، وبالتالي اعتقد ان اللجوء الى القضاء وسيلة حضارية وعملية ممارسة حرية التعبير وحرية الرأي وحرية الرد في الصحافة .

ودعا عبد اللطيف الى ممارسة حرية التعبير بشكل وبصوت عالي والتنبيه على الاخطاء ونقد الواقع الموجود بسلبياته وايجابياته لتقويم العملية السياسية خلال السنوات الماضية اثر كثيرا على العمل الاعلامي خصوصا في ما يخص قضايا الفساد ذات الصلة بشخصيات سياسية او حكومة رفيعة، وهنا دعت النائبة الكردستانية القضاء العراقي الى ان يلعب دورا مستقلا ومحايدا وبالشكل الذي يتماشي مع المتغيرات التي طرأت على العمل الصحفي في عراق ما بعد ٢٠٠٣.

> **بلقيس كولي:**
> **يفترض ان نتقبل كل الحقائق التي تنشر في الصحف لانها ضمن اطر الديمقراطية والحرية التي صادقنا عليها في دستورنا**

قانون حماية الصحفيين

القيادي في التحالف الكردستاني "محمودعثمان" يعتقد أن العلة الرئيسة في مثل هكذا قضايا تعود الى عدم وجود قانون خاص بالصحافة والاعلام ، ويضيف قائلا "بدون وجود قانون ينظم علم وسلوكيات المهنة يوضح المحظورات والمباحات سيفتح الباب امام جهات مختلفة بمقاضاة الصحف والفضائيات" ، عثمان يجد ان القانون ضروري لكي يعرف جميع العاملين في هذه المهنة حدود عملهم ولايتعدى احد على هذه التعليمات ،ومن يخرق القوانين فسيكون محاسباً امام القضاء . ويشير عثمان ان البرلمان القادم تقع على عاتقه ضرورة تشريع قانون الصحافة ، ولو ان الامر كان يجب ان ينظم خلال الفترة البرلمانية السابقة ويصدر القانون ولكن التقاطعات بين البرلمانيين ونقابة الصحفيين حالت دون ذلك .

التغطية على الإخفاقات الحكومية

ومن جانبه اوضح عضو البرلمان السابق "مثال الالوسي" ان هذه القضية هي جزء من محاولة لمنع الرأي الحر ونشر الخبر الصحيح في زمن الديمقراطية ، وهو فصل جديد من فصول استهداف الصحفيين والاعلاميين بعد التضحيات التي قدموها والشهداء الذين ذهبوا ضحايا لهذه المهنة الانسانية . ويضيف الالوسي " هناك من يحاول ان يجعل الصحافة والاعلام والادب والثقافة والفنون تابعة لجهات معينة وناطقة باسم البعض وذيولا لرغبات شخصية تتحكم بها على حسب أهوائها " . ويشير الالوسي الى ان الحكومة مازالت تتعامل مع قضايا الصحافة وحرية الاعلام من منظار المدعي العام وتقديم الشكاوى وغلق الصحف وضرب الصحفيين حينما تتقاطع آراؤهم مع التوجهات الحكومية . ويعتقد الالوسي ان هذا يعود الى ارتباك الحكومة في الازمات والمشاكل التي تواجها وعدم قدرتها على وضع الحلول الناجعة للخروج من هذه الاشكاليات فتتصرف بطرق معينة لتلفت الانظار الى قضايا اخرى ، خصوصا بعد ان خسرت القاعدة الشعبية التي انتفضت ضد سوء الخدمات وسوء ادارة الدولة .ويؤكد الالوسي " انه من العيب والمخزي ان تستهدف جريدة المدى لانها من الصحف القليلة والفريدة التي تلتزم بالموضوعية وبالمهنية" .ويرجع الالوسي اسباب اتباع طريقة رفع الدعوى على المؤسسات الاعلامية إلى محاولة إسكات الرأي العام والاعلاميين عن فضح قضايا الفساد والتلاعب بمقدرات الشعب .

وينوه الالوسي الى اهمية عدم التقليل من القضايا التي يتناولها الاعلام ومدى اهميتها وخطورتها في حياة المواطن ، فقضية الفساد وشحة الكهرباء والحصة التموينية قد قتلت الكثير من الاطفال واصابت عدداً اخر بامراض خطيرة ، وكان من باب اولى ان يقوم المدعي العام بالاهتمام ورفع الدعاوى على قضايا الفساد وضد قتلة الاطفال .ويؤكد الالوسي ان اي صوت من اعلامي او صحفي او اديب يعلو ضد الفساد فسوف يلاحق من قبل العصابات التي تريد ان تكمم الافواه .

> **كامل مدحت:**
> **انها بداية سيئة لتراجع ما كفله الدستور لحرية التعبير ، ان تحريك دعوى ضد رمز من رموز الصحافة استنادا الى بعض القوانين التي كانت سارية ايام النظام الصدامي الشمولي هو لتكميم الافواه .**

تقبل الحقائق

فيما اكدت بلقيس كولي من (التيار الصدري) اهمية ان تكون للصحفي حصانة ، شأنه شأن السلطات الثلاث الاخرى ، في حالة اذا اعترفنا ان الصحافة هي السلطة الرابعة ويجب احترام عملها وفق معايير الحرية والديمقراطية . وتشير "كولي" قائلة " يفترض ان نتقبل كل الحقائق التي تنشر في الصحف لانها ضمن اطر الديمقراطية والحرية التي صادقنا عليها في دستورنا ، ويجب الاهتمام باظهار الحقائق " . وتلفت "كولي" إلى ان جريدة المدى من اكثر الصحف التي تعتمد المصداقية في عملها ولابأس ان تنشر خبراً يدين جهة معينة او يكشف فسادا . ومن جهة اخرى توضح "كولي" ان كثيرا ماتثار في الاونة الاخيرة دعاوى وقضايا ضد الكتاب والصحفيين حول مقال او خبر نشر في الصحفية هذه او تلك ، وترى أن من المفروض ان يعتمد القضاء على الاثباتات في مدى صحة الاخبار المنشورة وعلى اساسها تقاضي تلك الجهة ، بالرغم من تأكيدها انها (قلبا وقالبا) تقف مع حرية الاعلام .وفيما يتعلق بقانونية اصدار مثل هكذا دعاوى ضد المؤسسات الصحفية تجد "كولي" ان التيار الصدري كان يقف الى جانب الصحفيين من خلال عمله البرلماني وتواجده الشعبي في المؤتمرات والندوات في حث البرلمانيين على ضرورة اعتماد قانون الصحافة الذي يحمي الصحف والعاملين بها ويضع معيارا قانونيا لعملهم ولايسمح بابتزازهم .

المهنية العالية في العمل

الخبير القانوني طارق حرب علق على هذا الموضوع فقال:

ان الامر يعتمد على مبدأين ، الاول " ليس كل من اتهم بقضية ما، فهذا دليل على انه ارتكبها ، ان الادلة والحجج والمستمسكات هي التي تحدد فيما اذا كانت التهمة حقيقية ام مجرد شكوى " ويؤكد حرب من صميم عمله بالمحاماة ان اكثر من ٨٠٪ من الدعوى المرفوعة تنتهي بالرد اي عدم اثبات شيء ومن ثم حكم البراءة ، فيشير الى ان رفع الدعوى وتحريكها شيء والنطق بالحكم شيء اخر . والمبدأ الثاني يتحدث عنه حرب قائلا " ان حرية الاعلام والتعبير والرأي والقول والضمير هي مكفولة دستوريا لكل مواطن وهذا الحق الدستوري لايقيده الا سوء النية ، اما حسن النية في نشر الخبر او المعلومة او ايراد نبأ ما ، لايمكن ان يخضع لدعوى قضائية او يكون محل مساءلة "وللمدى يقول "حرب" : انكم اول من آمنتم بسيادة القانون واستقلال القضاء ونزاهته كما انكم اول من التزم بالحياد والشفافية في نقل الاخبار وايراد المعلومات وذكر الانباء وكنتم اصحاب الجميل في صنعة الصحافة وارباب الجليل في مهنة الاعلام كما انكم آمنتم بالحرية والديمقراطية والحق والعدل والقسط والانصاف فلم نجد في ما نشرتموه هجاء أو ذماً أو طعناً أو قذفا أو تشهيراً أو سباباً وفي جميع الأعداد التي اصدرتها جريدتكم وسطرها كادركم بابداعه وثقافته وآدابه، إذا انكم تجلون عن ذلك وتسمون عن هذا وتترفعون عن ذاك فلقد كانت الحقيقة الواقعية اساس عملكم ومصدر الهامكم وجذر مهامكم والدعوى المقامة ضدكم مآلها البراءة بعد أن يتولى القضاء معرفة تفاصيلها والاحاطة بجزئياتها وادراك ادلتها والوقوف على حججها ومعرفة بياناتها فلا كل من اقيمت الدعوى ضده حكم عليه ولا كل ادعاء يتم قبوله من قبل القضاء ويكفي للتدليل على ذلك ان الدعاوى التي يتم غلقها من محكمة التحقيق ومحاكم الجنايات والجنح هي اكثر بكثير من الدعاوى التي يتم قبولها فأدلة التحقيق والاتهام والمحاكمة شيء وادلة الادانة والحكم والعقوبة شيء اخر وحسبنا فضيلة ان قضاءنا عادل وكفانا منقبة ان تاريخ هذا القضاء مشرف وفخرنا مأثرة موقف هذا القضاء ، وانا على سبيل الجزم واليقين من ان القضاء هذا سيكون مع المدى وكادرها وهذه امور لا تحتمل الترجيح.

> **سعاد عبد الجبار:**
> **نشر الاخبار يدخل ضمن حرية الاعلام والاسس الديمقراطية التي ننادي بها ليل نهار . وفضح الفساد هو امر ايجابي يجب ان يطلع عليه كل المواطنين**

ويؤكد أن ماحصل من الاستاذ فخري كريم في تعامله الايجابي مع هذه القضية كان امراً نبيلا ، بالرغم من عدم تبليغه بشكل رسمي وعلى الرغم من كونه في منصب حكومي عال وعلى الرغم من تاريخه المعروف وتاريخ الجريدة . ،ويشير انه على يقين ان الامر سينتهي لصالح المدى سيما ان الخبر نقل عن وسيلة اعلامية مسموعة ، وهذه الوسيلة قالت انها نقلت عن شخصية رسمية وهذا الخبر لايتضمن الابتعاد كثيرا عن اصول العمل الاعلامي.

دعوى تتناقض مع النصوص الدستورية

واوضح الحقوقي حسن شعبان ان القضية المرفوعة من قبل الادعاء العام ضد صحيفة المدى تتنافى مع مانص عليه الدستور الدائم وتحديدا المادة (٣٨) من الدستور . وقال شعبان في تصريح خص به (المدى) ان المادة ٣٨ وفي باب الحريات نصت على حرية التعبير وبين القانون ان هذه الحرية من الحريات الاخرى التي لاتعطى بل تولد مع الانسان وبالتالي لايمكن وضع العراقيل على الاعلام من خلال القانون .

واضاف لغاية الان لم يصدر من قبل البرلمان اي قانون يناقض ماجاء في الدستور الدائم ،وذكر ان على الادعاء ان ينظر للقضية بشكل جيد خصوصا وان صحيفة (المدى) من الصحف المعروفة بالتزامها بالقانون وهي من الصحف المعروفة في الدفاع عن حرية المواطن ونشر ثقافة حقوق الانسان وهدفها ايصال ونقل الوقائع بما انزلت .

وتابع ان الصحيفة في تناولها للخبر لم تتعرض بالاساءة الى اي شخص اي لم تسبب الضرر لشخص معين او الانتقاص من كرامته كما نص عليه قانون العقوبات وبالتالي لم تقم الصحيفة بنشر اي نص يخالف القانون .

وتسأل شعبان لم تحرك الادعاء برفع الدعوى على صحيفة المدى دون غيرها من وسائل الاعلام ؟ لاسيما وان العديد من تلك الوسائل تناقلت الخبر ، لذا فان الادعاء خالف الدستور الدائم ورفع الدعوى بهذا الشكل يكرس لقوانين النظام السابق .

وزاد : كان على الادعاء ان يتبع اساليب اقل حدة من خلال مخاطبة الصحيفة حول الخبر المنشور ومطالبتها بتكذيب الخبر او بيان التفاصيل بشكل دقيق لا ان يلجأ الادعاء الى القانون الجزائي دون القانون المدني .

ويرى عدد من الحقوقيين والمتخصصين في القانون ان قانون العقوبات الصادر في ١٩٦٩ كان يهدف الى حماية الدولة من الاعلام ، اي ان الاسس التي بني عليها القانون كانت تهدف الى خدمة السلطة وهي تخالف مانصت عليه قوانين حقوق الانسان وبالاخص حرية نقل المعلومة وتداولها .

أذرع السلطة

فيما علق كامل مدحت (مجلس السلم والتضامن) على هذا الموضوع قائلا " انها بداية سيئة لتراجع ما كفله الدستور لحرية التعبير ، ان تحريك دعوى ضد رمز من رموز الصحافة استنادا الى بعض القوانين التي كانت سارية ايام النظام الصدامي الشمولي هو لتكميم الافواه والحد من حرية الصحافة ، والسلطات تحاول سد النوافذ على حرية التعبير او ارغام الصحف المستقلة ان تكون ذراعا لجهة معينة . ويدعو مدحت ان تتضامن كل منظمات المجتمع المدني مع قضية المدى لكي نتصدى الى محاولات تقييد حرية الاعلام ، كما دعى نقابة الصحفيين ان تقول كلمتها في هذا الموضوع .

لن نكون دولة ديمقراطية !

وتحدثنا سعاد عبد الجبار مسؤولة (جمعية العرفان الثقافية) قائلة " ان كان الخبر المنشور صحيحاً وبعيداً عن التلفيق فليس من حق اي جهة ان تعترض عليه لان هذا يدخل ضمن حرية الاعلام والاسس الديمقراطية التي ننادي بها ليل نهار " . وتؤكد ان نشر الاخبار وفضح الفساد هو امر ايجابي يجب ان يطلع عليه كل المواطنين . وتضيف " ان الخبر كان قد نشر في صحف اخرى وفي راديو سوا فلماذا اذا اتهام جريدة المدى بترويجه ؟ يجب ان يكون الامر متساويا على كل الجهات التي نشرته " ، وتنوه الى ان لجوء المعارضين لكبت صوت الحرية وصوت الاخر برفع الدعاوى لن يضعنا في مصاف الدول المتقدمة ولن يجعلنا من الدول الديمقراطية .

اخفاء حالات الفساد

فيما قال محمد حسن السلامي، مدير (الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان) " اعتقد ان وزارة التجارة تحاول اخفاء حالات الفساد التي تستشري في كل مفاصلها وهذه المحاولات كانت في البداية تتخذ صور التلميع الاعلامي عن طريق مدير اعلامها السابق محمد حنون الذي دأب على تلميع صورة الوزارة وتغطية قضايا الفساد الحاصلة في الوزارة ، لكن ماحصل كان كثيرا من الاموال مقابل فساد اكبر وعدم قدرة في ادارة ملف التجارة والبطاقة التموينية وعدم القدرة على ايصالها للمواطن . ويرى السلامي ان محاولة رفع دعوى قضائية ضد المدى هي محاولة لاخفاء الاخفاقات في الوزارة ومحاولة لتكميم الافواه على قضايا الفساد . ومن جهة اخرى يؤكد السلامي انه استهداف للعقلية التنويرية والثقافية التي تتميز بها شخصية فخري كريم وانه استهداف لكل المؤسسات التنويرية مثل مؤسسة المدى التي نالت استحسان واعجاب الكثيرين ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأسرها ، وان نهج المدى هو واضح للجميع بأنها تقف ضد عمليات الفساد ومحاولات سرقة المال العام سيما حينما فضحت قضية "كوبونات النفط" .

بداية الشرارة

الحقوقي حسن شعبان يقول ان القضية المرفوعة من قبل الادعاء العام ضد صحيفة المدى تتنافى مع مانص عليه الدستور الدائم وتحديدا المادة (٣٨) من الدستور . وقال شعبان في تصريح خص به (المدى) : ان المادة ٣٨ وفي باب الحريات نصت على حرية التعبير وبين القانون ان هذه الحرية من الحريات الاخرى التي لاتعطى بل هي تولد مع الانسان وبالتالي لايمكن وضع العراقيل على الاعلام من خلال القانون . وأن تستهدف كل الجهات الاعلامية والاراء الحرة التي تقف ضد المفسدين . ويدعو الدكتور عزيز الى وقوف منظمات المجتمع المدني مع الصحافة العراقية ومع جريدة المدى بالتحديد لكي لانكون نسخة ثانية للنظام المصري الذي يقيد الصحافة ويحيل رؤساء التحرير الى القضاء بين الحين والاخر .

مواطن يتابع اخبار المدى